Puberty and Its Signs According to A Contemporary Islamic Jurisprudential-Legal View

Abdulhakeem Abdulrahman Al-Saadi

Department of Jurisprudence and its Foundations, College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Qatar

a.alsaadi@qu.edu.qa

KEYWORDS: Puberty, Assignment, Medical Puberty Signs, Puberty in Fiqh, Legal Puberty.

Crossref doi

<https://doi.org/10.51345/v32i4.457.g253>

ABSTRACT:

Puberty is the subject of assignment, it is known either by the age of a young man or woman, or by signs, some of which were mentioned by jurists through experiences, environment, and so on. Then, in the present era, many issues have arisen that young men and women are going through, which may be a reason for accelerating puberty with a new signs or rate of growth, were unknown by ancient jurists due to the change in the environment, nutrition and moderation of the atmosphere, which causes activation of hormones that accelerate the puberty of the young man or woman. Hence, writing in determining puberty as an age or a sign according to the developments of the age is a matter required by modern studies so that the contemporary fatwa is based on the changes and developments of the age. Consequently, the idea of this research was raised. The research cossets an introduction revealing the importance of determining the age of puberty and how it considered the basis of the assignment where the reference to assignment (understanding the discourse). Whoever reaches the puberty was before that either without understanding during early childhood, or deficient in understanding when he later becomes a child of comprehension. Then I talked about puberty, in terms of jurisprudence, law, and medicine. The research ended up with the conclusion of the most important results of the study. The research was titled (the age of puberty and its signs according to a contemporary jurisprudential-legal view), in which it relied on the most important Islamic Fiqh, legal and medical references.

سن البلوغ برؤية فقهية أصولية قانونية معاصرة

أ.د. عبدالحكيم عبدالرحمن السعدي

قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر

a.alsaadi@qu.edu.qa

الكلمات المفتاحية: سن البلوغ، مناهج التكليف، علامات البلوغ الطبية، البلوغ في الفقه، البلوغ في القانون.

<https://doi.org/10.51345/v32i4.457.g253>

ملخص البحث:

البلوغ مناهج التكليف، ويعرف إما بالسن للشباب والشابة وإما بعلامات ذكر بعضها الفقهاء من خلال التجارب والبيئة وما إلى ذلك. ثم استجدت في عصرنا أمور يمر بها الشباب والشابة ربما تكون سببا في تعجيل البلوغ بعلاما جديدة أو نمو غير معهود للفقهاء القدامى بسبب تغير البيئة والتغذية و اعتدال الأجواء مما يتسبب في تنشيط الهرمونات التي تعجل في بلوغ الشاب أو الشابة، ومن هنا كانت الكتابة في تحديد البلوغ سنا أو علامة وفق مستجدات العصر أمراً تتطلبه الدراسات الحديثة لتكون الفتوى المعاصرة مستندة على متغيرات العصر ومستجداته. فكانت فكرة هذا البحث الذي تناولت فيه مقدمة في أهمية تحديد سن البلوغ وأنه مناهج التكليف من حيث إن الأصل في التكليف (فهم الخطاب). ومن يبلغ ما بين أن يكون عديم الفهم وهو الصغير أو قاصر الفهم وهو الصغير المميز. ثم تحدثت عن البلوغ سنا وعلامة فقها وقانونا وطبا. ثم ختمت ذلك بأهم نتائج الدراسة. وأسّمت البحث (سن البلوغ وعلاماته برؤية فقهية أصولية -قانونية معاصرة) اعتمدت فيه على أهم المصادر الشرعية والقانونية والطبية.

المقدمة:

فإنه جرت سنة الله تعالى أن لا يكلف الإنسان إلا بعد أن يمنحه القدرة على التكليف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286) لأن التكليف لإلزام لما فيه كلفة ومشقة لعة، وتوجيه للخطاب بأمر أو نهي شرعا. ومن هذا المنطلق درج الأصوليون على وضع شروط للتكليف وجعلوا لها عنوانا يعد الشرط الأساس من شروط التكليف وهو: (القدرة على فهم الخطاب) لتخرج كل العناصر التي لا قدرة لها على فهم الخطاب وهذا شرط متفق عليه بين الأصوليين، نقل الاتفاق عليه الامدي وغيره⁽¹⁾.

وننتج عن هذا الشرط أنهم اتفقوا على عدم صحة تكليف بعض بني البشر واختلفوا في بعض آخر فقد ذكروا أنه لا يوجه التكليف إلى الصبي والمجنون والغافل والناسي والساهي والنائم والسكران والمكره على تفصيل كبير في كل عنصر من هذه العناصر التي يجمعها الشرط المذكور وهو عدم فهم الخطاب لكن لما كان

عدم القدرة على فهم الخطاب متفاوتاً بين هذه العناصر ولا مستديماً بحث الأصوليون كلاً على حدة لتحديد تحقق هذا الشرط على وجه الدقة.

وقد اتجهت النية إلى تفصيل القول في بحثنا إلى أن نتناول عنصراً من هذه العناصر وهو (الصبي) أو ما يطلق عليه الكثير من الفقهاء (الصغير):

أ- فمن هو الذي يطلق عليه الصغير فقهاً؟

ب- وما أنواعه عند النظر إلى التدرج في سنوات العمر؟

ج- ومتى يصبح بالغاً ليصح تكليفه؟

د- وهل سن البلوغ هو سن الرشد بعينه؟

وسنبحث هذا تحت عنوان: (سن البلوغ فقهاً وقانوناً)، ويتكون من مقدمة وخمس مسائل وخاتمة.

1- المقدمة: لمحة عن أهمية الموضوع وتقسيماته.

2- المسألة الأولى: الصغير - الصبي: تعريفه وأنواعه.

3- المسألة الثانية: تقسيم الصبي إلى مميز وغير مميز، وبيان مراحل الإنسان.

4- المسألة الثالثة: بلوغ الصبي: بالعلامات وبالسن - فقهاً وطباً.

5- المسألة الرابعة: سن البلوغ قانوناً.

6- الخاتمة في أهم نتائج البحث.

ولابدّ من الإشارة إلى أننا نبحث في عصر التقدم العلمي والتكنولوجيا المعاصرة وهذا يدعونا إلى أن لا نحمد على آراء الفقهاء القدامى في أمور قد يكون للعلم المعاصر دخل في دقة تحديدها وفهمها، بل لابدّ من الرجوع إلى علماء العصر من أطباء ومختصين لتحديد أبعاد ذلك بدقة وبالتالي سيأتي الحكم الفقهي الشرعي أقرب إلى الصواب، والله المستعان.

المسألة الأولى: الصغير - الصبي

هذان المصطلحان هما مدلولهما المحدد لدى علماء الأصول وهو (الشخص غير البالغ) ذكرًا أو أنثى، لكن في الأنثى يقال (الصغيرة والصبية) وحين نطلق القول هنا بلفظ المذكر نعي به ما يشمل المذكر والمؤنث على حد سواء؛ لأنهما يشتركان في الحكم، إلا أن يكون الحكم خاصاً بأحدهما فعندئذ نحدد ذلك بلفظ يناسبه من التذكير أو التأنيث.

والمتتبع لهذه المسألة يجد أن أحاديث صريحة وصحيحة وردت في عدم تكليف الصغير من مثل: قوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق)⁽²⁾. ومقتضى

ظاهر الحديث أن الصبي مطلقاً لا يوجه إليه خطاب التكليف. لكن بالعودة إلى تحليل النص نجد أن رفع القلم عن الصبي إنما كان: إما لعدم فهمه للخطاب أصلاً، إما لقصور فهمه له، لذلك رأى الأصوليون أن شرط فهم الخطاب لا يتحقق في جميع من يطلق عليه أنه صبي، بل هناك من الصبيان من يستطيع فهم الخطاب جزئياً فهل يتساوى هو ومن لا يفهمه مطلقاً؟ لذلك قسموا الصبي إلى غير مميز وإلى مميز، وأعطوا لكل حكمه في التكليف.

المسألة الثانية: تقسيم الصبي إلى غير المميز - والصبي المميز

يمر الإنسان بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: كونه جنيناً في بطن أمه.

المرحلة الثانية: كونه طفلاً عقب الولادة (غير مميز).

المرحلة الثالثة: كونه طفلاً مميزاً وتبدأ بانتهاى المرحلة الثانية.

المرحلة الرابعة: كونه بالغاً وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الثالثة.

وهنا نتحدث عن المرحلتين الثانية والثالثة أصلاً، وعن الأولى والرابعة تبعاً إن اقتضى الأمر.

أولاً: الصبي غير المميز:

بعد أن يولد الإنسان حياً، يتحقق وجوده بعد أن كان وجوده في بطن أمه ظناً، أو على الأقل أن يقال هل سيخرج إلى الدنيا حياً أو يموت، فإذا خرج حياً أصبح أهلاً لاكتساب الحقوق ووجوبها له لا الأداء، وهذا ما يسميه الأصوليون (أهلية الوجوب الكاملة).

لكن إلى أي سن تمتد هذه الصلاحية التي يكون الطفل فيها غير مميز؟ اختلف الفقهاء في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنها تستمر (مرحلة عدم التميز) من ولادته إلى السابعة من عمره. ولكي نختصر على القارئ دقة التحديد لهذه المرحلة نقول: إن هذه المرحلة تنتهي من حيث تبدأ المرحلة التي تليها وهي مرحلة (التمييز) التي سنرى وجهة نظر الفقهاء في تحديدها.

التكليف في هذه المرحلة (الصبي غير المميز):

ما دام أن الأصوليين اتفقوا على أن مناط توجيه خطاب التكليف (فهم الخطاب) فإنه من الطبيعي أن يذهبوا إلى أن الصبي في مثل هذه المرحلة لا يمكن توجيه الخطاب المباشر نحوه، ونعني بالمباشر هو أن يتوجه الخطاب إليه بذاته بدون واسطة، فهذا يحتاج إلى قدرة لفهمه والصبي في هذه المرحلة غير قادر على فهم الخطاب فلا يتوجه الخطاب المباشر نحوه. أما غير المباشر وهو ما يتوجه إلى المخاطب لا بذاته بل بالواسطة

ليكون التكليف خارجاً عن أداء المكلف بذاته، بل يكون المكلف به غيره فهذا ضمن ما هو ممكن فلا يمتنع.

وعند الرجوع إلى تقسيم الأصوليين أهلية الوجوب التي تعني أن يكون الإنسان أهلاً لاكتساب الحقوق له وعليه نجد أنهم أناطوا ذلك بخروج الإنسان حياً، ومثل هذا الطفل الحي، يمتلك هذه الأهلية (أهلية الوجوب) كاملة، ويترتب على ذلك أنه:

أ- اكتسب جميع الحقوق فهو وارث ومالك وما إلى ذلك مما يتعلق بكونه حياً.

ب- لكنه لا تجب عليه جميع الواجبات بل بعضها، والتميز فيها أن يقول: ما كان من الواجبات بحاجة إلى قدرة للأداء فإنه غير مكلف به لقصور فهمه وقدرته فلا تجب عليه صلاة ولا صيام ولا حج ولا غير ذلك مما يحتاج إلى قدرة للأداء.

وما كان من الواجبات لا يحتاج إلى تلك القدرة فإنه يتوجه الخطاب إليه باعتبار أن من يؤديه عنه قادر على ذلك، ولذلك تجب الزكاة عليه في ماله كما يجب عليه أداء نصيبه من دية الخطأ وضمان التلفات وغير ذلك من الأمور التي يخاطب بها ولي أمره، فهو في هذه الحال: قادر بغيره لا بذاته، وهو ما يمكن أن يطلق عليه (خطاب الوضع بالتسبب) والتبعات الأخروية لا تكون عليه بذاته بل على ولي أمره إذا قصر بإداء تلك الواجبات ضماناً لحقوق الآخرين. ومن هنا فإنه لا يعتد بأقواله، وأفعاله: كالطلاق، والبيع، والشراء، وإمضاء، العقود؛ لأنه لا يمتلك الأهلية لذلك.

ثانياً: الصبي المميز:

مرحلة التميز تبدأ من حيث انتهت ما قبلها، فجمهور الفقهاء حددوا سن التميز من حين بلوغ الصبي أو الصبية سبع سنوات إلى حين البلوغ، وقد أخذوا ذلك من إشارة قوله ﷺ: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع)⁽³⁾. إذ إن الطفل يبدأ عقله بالنمو والإدراك المميز بين الضار والنافع غالباً قبل أن يكتمل إدراكه وفهمه في مثل هذه المرحلة.

التكليف في هذه المرحلة (التميز):

ما زال الطفل في هذه المرحلة غير قادر على فهم الخطاب كاملاً، ومن هنا لا يتوجه إليه خطاب التكليف، فلا يجب عليه شيء من الواجبات الذاتية ولا يؤخذ على فعل شيء من المنهي عنه بذاته؛ لأنه النبي ﷺ في أكثر من حديث له ربط التكليف بالبلوغ، وواضح أن ذلك لقصور فهم ما قبل هذه المرحلة.

أما تصرفاته فإنه لما أصبح مدركاً بعض الإدراك لا كالمرحلة التي سبقتها فإنهم نظروا فيها -صحة وفساداً- إلى ما يكون من التصرفات نفعاً محضاً فصحيحه، وإلى ما يكون ضرراً محضاً فأبطلوه، أما ما يكون دائراً بين

النفع والضرر فجعلوه موقوفاً على ذات لي أمره وتقديره. وقد فصل الأصوليون ذلك تفصيلاً بديعاً ليس هذا محل بسطه⁽⁴⁾.

المسألة الثالثة: بلوغ الصبي - بالعلامات وبالسن فقهاً وطباً

هذه المرحلة هي ما عقدت البحث فيها لتحديد سن البلوغ للصبي والصبية من حيث علاماته وسنه. ولقد عني الفقهاء بهذه المرحلة لأنها مناط التكليف واكتمال أهليه الأداء بعدما اكتملت أهلية الوجوب بوجود الإنسان حياً، وقرروا أن البلوغ يعرف إما بالعلامات وإما بالسن وبينهما فروق بين الذكر والأنثى، كما أنهم حددوا ذلك باجتهادات مرد معظمها إلى العرف والتجارب، ونحن في هذا البحث نضيف إلى رأي علماء الطب والطبيعة البشرية ضمن القواعد المعاصرة والتكنولوجيا الحديثة، فنقول:

أولاً: علامات البلوغ عن الفقهاء:

أ- الحنفية قالوا:

يعرف البلوغ عند الذكر بعلامات ثلاث أو أربع:

الأولى: الاحتلام.

الثانية: إنزال المني باحتلام أو غيره، ومعروف أن المني هو الماء النازل المتدفق المصحوب بالشهوة.

الثالثة: إحيال المرأة، وهذا لا يتضح حتى يقوم بجماعها.

الرابعة: ربما أضاف بعضهم إنبات شعر العانة والشوارب وخشونة الصوت.

أما في الصبية: فإن البلوغ يعرف فيها بعلامتين:

الأولى: الحيض: وسنأتي إلى تفصيل السن الذي يعد الدم الخارج منها حيضاً أو غيره.

الثانية: الحمل: ويعرف فيما إذا جومت أو دخل مني في فرجها فحدث الحمل فقد بلغت

وربما أضاف بعضهم الإنبات.

ويلاحظ هنا على هذه العلامات سواء كانت علامات الذكر أو علامات الأنثى إذا حصل بعضها في

أحدهما حكموا عليه بالبلوغ وأصبح مكلفاً ما لم يكن هناك مانع عند البلوغ من تكليفه كالجنون مثلاً⁽⁵⁾.

ب- أما الشافعية:

فإنهم ذهبوا إلى أن البلوغ بالعلامات يكون في الصبي:

بالإنماء وقد أتم الصغير تسع سنين، فإذا أنزل قبل ذلك فإنه ناشيء عن مرض لا عن بلوغ فلا يعد علامة

له، ولعلمهم حين لم يذكروا الإحيال الذي صرح به الحنفية؛ لأنه لا يمكن الإحيال ما لم يحدث الإنزال للمني.

ويكون في الصبية:

في الحيض في أي مرحلة عمرية حدث، لكن ينبغي التأكد من كون الدم النازل دم حيض لا نزفاً نتيجة مرض، وفي عصرنا يمكن التأكد من ذلك عبر وسائل الطب الحديثة ويعتمد في ذلك أهل الاختصاص بهذا الشأن والتحليلات المخبرية. ولم يذكر الشافعية علامات أخرى كالتى ذكرها غيرهم لبلوغ الصبية⁽⁶⁾.

ج- أما الحنابلة:

فإن علامات البلوغ عندهم المشتركة بين الصبي والصبية هي:

أولاً: إنزال المني يقظةً أو مناماً، باحتلام أو جماع، أو غير ذلك.

ثانياً: إنبات شعر العانة الحشن الذي يحتاج في إزالته إلى الموس، أما الزغب فإنه ليس بعلامة على البلوغ؛ لأنه قد يحصل للأطفال.

وتزيد الصبية علامات أخرى مختصة بها لا تكون للصبي وهي:

أولاً: الحيض وستحدث عن تحديد سنه.

ثانياً: الحمل بأي طريقة حدث⁽⁷⁾.

د- وأما المالكية:

فإن علامات البلوغ عندهم ما يأتي:

أولاً: إنزال المني مطلقاً في اليقظة أو الحلم، وهذا يمكن أن يكون مشتملاً بين الصبي والصبية.

ثانياً: إنبات شعر العانة الحشن كما قال غيرهم ونبهوا إلى أن الصبي والصبية نبت لأحدهما لحية أو شارب فإنه لا يصلح أن يكون علامة على البلوغ وعللوا ذلك بأنه قد يبلغ الإنسان قبل أن ينبت له ذلك.

ثالثاً: تنف الإبط.

رابعاً: فرق أرنية الأنف.

خامساً: غلظ الصوت

وهذه الأوصاف الثلاثة الأخيرة مشتركة بين الصبي والصبية إلا أنني لا أراها منضبطة، ولا علامة على البلوغ إلا نادراً إلا أن تصحبها علامة أخرى مما قال به غير المالكية.

سادساً: الحيض، وسيأتي تحديده.

سابعاً: الحمل.

وهما خاصان بالصبية⁽⁸⁾.

خلاصة علامات البلوغ لدى الفقهاء:

يمكن تلخيص علامات البلوغ لدى الفقهاء بالآتي:

أولاً: العلامات المشتركة بين الصبي والصبية:

- 1- إنزال المني، به قال فقهاء المذاهب كلهم، ويشمل إنزاله بالاحتلام أو بغيره.
- 2- نبات الشعر الخشن في العانة والإبط (لا الزغب)، وبه قال الحنابلة والمالكية وبعض الحنفية.
- 3- تنف الإبط.
- 4- فرق أرنبه الأنف.
- 5- غلظ الصوت.

وهذه الأوصاف الثلاثة الأخيرة قال بها المالكية.

ثانياً: العلامات الخاصة بالصبي:

الإحبال للمرأة - وبه قال الحنفية صراحة وغيرهم ضمناً وربما اكتفوا بإنزال المني عن مظنة العلامة؛ لأنه لا يحدث الإحبال من غير إنزال للمني.

ثالثاً: العلامات الخاصة بالصبية:

- 1- الحيض، وستحدث عن سنه.
  - 2- الحبل، وهو ما صرح به الحنفية والمالكية والحنابلة.
- ويلاحظ كما أشرنا إلى أن بعضها ذكره الفقهاء صراحة وهي لوضوحها لا تحتاج إلى بيان، وبعضها يتدال مع علامات أخرى بالتلازم، فهي أقرب إلى أن يكون بعضها نتيجة للأخرى ولا تحتاج إلى تحديد سن معينة، لكن الحيض يحتاج إلى سنة وهذا ما سنتناوله بالآتي:

سن الحيض:

الحيض الذي قال به جميع الفقهاء أنه علامة على بلوغ الصبية وقع خلاف في تحديده؛ لأنه إذا كان الدم النازل من الصبية قد يكون حيضاً وقد يكون مرضاً بسبب خلل في الجسم من إتهاب أو غيره، لذلك اختلفوا في السن التي يمكن أن يكون النازل منها حيضاً. وقبل هذا وذاك فإني أرى أن يكون الطب الحديث والتحليلات المخبرية هو الذي يقرر ما إذا كان هذا الدم دم حيض أو غيره، فينبغي الأخذ به وبتقريره.

أما الفقهاء القدامى فقد قالوا في سن الحيض:

أ- الحنفية:

فمحمد بن مقاتل الرازي -رحمه الله- يرى أن الدم الذي يعد حيضاً ويحكم به بالبلوغ هو إذا بلغت تسع سنين، وقد استند في ذلك إلى إشارة النص فيما روي عن النبي ﷺ أنه عقد على السيدة عائشة وهي بنت ست سنوات وبني به -أي: دخل- وهي بنت تسع سنوات⁽⁹⁾ ويبدو أن الدخول كان بعد البلوغ. أقول: هذا اجتهد من ابن مقاتل وإلا فليس في الحديث ما يدل على أنها حاضت أو أن الدخول ارتبط بالحيض إلا أن يقال إن الدخول لا يكون في العادة إلا بعد البلوغ كما استدل على ما ذهب إليه بأن أبا مطيع البلخي كانت له بنية صارت جدة وهي بنت تسع عشرة سنة وكان أبو مطيع يقول: (فضحتنا هذه الجارية)⁽¹⁰⁾.

وبعضهم قدروا بدء الحيض بسبع سنين أخذاً من قوله ﷺ: (مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا)⁽¹¹⁾ ولا وجوب إلا بعد البلوغ.

وبعضهم قدره بست سنوات، فقد سئل أبو نصر محمد بن محمد بن سلام البلخي: عن بنت ست سنين إذا رأت الدم هل يكون حيضاً؟ قال: نعم، إذا تبادى هذا مدة الحيض فلم يكن نزوله عن آفة. وقوله هذا ينسجم مع ما أشرنا إليه في المقدمة من أنه لا بد من عرضها على أهل الاختصاص من الأطباء ليقرروا ما إذا كان هذا الدم دم حيض أو غير ذلك.

وبعضهم قدره باثنتي عشرة سنة، فقالوا: الأغلب الأعم في زماننا رؤية الدم في ثلاثة عشر سنة أو في أربع عشرة سنة. ويبدو أن الأرجح في مذهب الحنفية أنه لا تحديد لزمن رؤية الحيض؛ لأنه ذلك يختلف باختلاف البلدان وطبيعة الجو من حرارة وبرودة، فيترك الأمر لطبيعة وجود البنت والعرف في ذلك المكان بالاستعانة بسؤال أهل الاختصاص أو الخبرة⁽¹²⁾.

ب- الشافعية:

ربط إمام الحرمين الجويني سن الحيض بسن البلوغ ناقلاً عن الإمام الشافعي أن بلوغ الغلام ممكن بعد مضي ستة أشهر من السنة العاشرة، لذلك اثبتوا نسب الولد لمن كان عمره عشر سنوات.

ثم ذكر الجويني: إن من أصحابنا من يقول: يدخل إمكان البلوغ الغلام في السنة العاشرة، وأما الجارية فإنه يحتمل أن يدخل وقت إمكان حيضها باستكمال السنة التاسعة. ونقل رأياً ثالثاً: وهو إن الجارية قد تحيض إذا مضت ستة أشهر من السنة التاسعة، وبآخر: وهو أنها قد تبلغ إذا ابتدأت السنة التاسعة من عمرها، فهي أسرع بلوغاً من الغلام.

وأعقب ذلك بقوله: (إنما يتفق ما ذكرناه في البلاد الحارة). ثم ختم كل ذلك برأي لظاهر المذهب: ملخصه أن الصغيرة إذا رأت دمًا في السنة الثامنة فهو دم فساد.

وخلاصة القول: إن الشافعية في المفتي به من مذهبهم أنه بالإمكان أن يرى دم الحيض في التاسعة من عمرها وليس أقل من ذلك وما كان أقل فليس بحيض⁽¹³⁾.

ج- الحنابلة:

أقل سن تحيض به المرأة تسع سنوات عندهم فإذا رأت الدم قبل ذلك فإنه ليس دم حيض⁽¹⁴⁾. واستدلوا على ذلك بقول السيدة عائشة -رضي الله عنها: (إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة)⁽¹⁵⁾. كما استدلل بعضهم بالعرف إذ قالوا: لم يثبت في الوجود لامرأة حيض قبل ذلك. واستأنسوا بما روي عن الإمام الشافعي أنه قال: (رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة)⁽¹⁶⁾.

د- المالكية:

لا يختلف رأي المالكية عن باقي الفقهاء في أن الحيض يبدأ من سن التاسعة إما في أولها وإما في وسطها على خلاف بينهم في ذلك⁽¹⁷⁾.

الخلاصة:

إن معظم ما اتجه إليه الفقهاء إلى أن الصبية قد ترى الدم وهو دم حيض في التاسعة من عمرها على خلاف في ذلك هل من أول السنة التاسعة أو من وسطها؟ إلا ما ذهب إليه بعض الحنفية من أنها قد ترى دم الحيض بسبع سنوات وآخرون بست سنوات، لكن هذا بعيد إذ لم يجر العرف بذلك، فما تراه من دم في هذه السن المبكرة ليس دم حيض على أرجح الأقوال. وبعضهم قدر ذلك باثنتي عشرة سنة، لذا فإن الراجح أن الصبية قد ترى الدم في السنة التاسعة ويعد حيضاً لها، أما قبل ذلك فهو دم فساد ومرض ليس حيضاً.

هـ- رأي الطب:

الأطباء يتجه معظمهم إلى القول: بأن السن الذي يبدأ به الحيض عند أكثر الفتيات هو ما بين العاشرة والرابعة عشرة، ويميزوا بين البلاد الحارة التي يكون نزول الدم فيها مبكراً والبلاد الباردة التي يتأخر فيها نزوله. وذكروا أن العوامل الوراثية لها تأثير في البكور والتأخير في نزول الحيض، وهذا يعني أن تحديد سن الحيض عندهم يخضع للحرارة والبرودة في المناطق كما يخضع للعوامل الوراثية.

وقولهم هذا يجعلنا نلجأ إما إلى العرف إما إلى عرض الفتاة على الطبيب المختص عندما ترى الدم. لكنهم شبه متفقين إلى أنه لا نزول للحيض قبل التاسعة من العمر كما قال معظم الفقهاء⁽¹⁸⁾.

لذا فإني أرى أن الراجح لسن الحيض طبعاً عشر سنوات فلا حيض قبله، وإن حصل شك فإن الفتاة تعرض على الطبيب المختص لتقرير ماذا كان الدم النازف منها حيضاً أو غير حيض.

ثانياً: البلوغ بالسن:

حين لا يحدث شيء من علامات البلوغ التي ذكرناها يتعين تحديد البلوغ للصبي والصبية بالسن. وهنا حصل الاختلاف في تحديد السن الذي يبلغ به الصبي أو الصبية عند الفقهاء، كما أن العلم الحديث والتحليلات المخبرية سيكون لها أثر في تحديد السن التي يبلغ لها الصبي أو تبلغ بها الصبية، لذلك سنتناول آراء الفقهاء أولاً ثم نعرض على رأي الطب المعاصر في ذلك فنقول:

تحديد سن البلوغ لدى الفقهاء:

أ- الحنفية:

للحنفية رأيان في تحديد سن البلوغ:

الأول: أن يبلغ الصبي أو الصبية بخمس عشرة سنة، وهو الرأي المفتى به عندهم⁽¹⁹⁾.

الثاني: لأبي حنيفة إذ قال: (إنما يبلغان -الصبي والصبية- بالسن إذا أتم الذكر ثماني عشرة سنة والأنثى سبع عشرة سنة)⁽²⁰⁾.

ب- الشافعية:

فقد ذهبوا إلى أن سن البلوغ بتمام خمس عشرة سنة للذكر والأنثى⁽²¹⁾.

ج- الحنابلة:

فإن المذهب عندهم أن البلوغ بالسن يحصل عند بلوغ الصبي أو الصبية خمس عشرة سنة قالوا: وبهذا قال الأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد. ونقلوا عن داود أن البلوغ بالسن لا حد له لقوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم)⁽²²⁾ وإثبات البلوغ بغيره يخالف الخبر، وهو قول لمالك أيضاً⁽²³⁾.

د- المالكية:

فإنهم ذهبوا إلى أن البلوغ بالسن للصبي يكون بخمس عشرة سنة، واحتجوا بحديث ابن عمر -رضي الله عنهما: إذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فأجيز ولم يجز يوم أحد؛ لأنه كان ابن أربع عشرة⁽²⁴⁾. أما الصبية فإنهم يرون أنها تبلغ بتسع سنين قمرية لقول عائشة -رضي الله عنها: (إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة)⁽²⁵⁾.

الخلاصة:

تكاد كلمة الفقهاء تتفق على أن من بلغ الخامسة عشرة من عمره فقد بلغ صبيّاً كان أو صبية. أقول: وفي زماننا هذا زمن الثقافة الجنسية المنفتحة التي فيها المغريات ومشاهدة الأفلام المثيرة للغرائز من الأطفال الذكور والإناث مما يجعل غددهم الجنسية تتضخم وتترك أكثر من ذي قبل، يمكننا القول بأن الصبي والصبية يمكن أن تكون السنة الثانية عشرة هي سنة البلوغ. أما بعض الفقهاء فإنهم ذهبوا إلى قول بعيد عن المعاصرة، فقررُوا أن البلوغ بإتمام ثماني عشرة سنة للذكور وإتمام سبع عشرة سنة للإناث، وهو القول الثاني غير الراجح لدى الحنفية. كما أن النقول عن بعض التابعين أن البلوغ لا حدّ لسنة له، وأن المالكية فرقوا بين الصبي والصبية، فالصبي بمضي خمس عشرة سنة والصبية بتسع سنين، وهذا بعيد في زماننا في الصبي وقريب من الواقع في الصبية. والذي يبدو من تصريح بعضهم وتلميح الآخر: إن البيشة لها دخل في سن البلوغ؛ ففي البلاد الحارة يبلغ الصبي في وقت مبكر بينما يتأخر بلوغه في البلاد الباردة. وكذلك التغذية تؤثر في نمو الطفل أو الطفلة لتجعل كلاهما بالغاً في وقت مبكر. وهكذا انتشار الأفلام الجنسية والتربية الجنسية كل منها مؤثر في زماننا في تبكير سن البلوغ وربما نستطيع القول إلى أن البلوغ يبدأ من السن الثانية عشرة في زماننا، وهذا الاضطراب في تحديد سن البلوغ وارتباط ذلك بعوامل عصرية مؤثرة نقول:

- 1- لابد من الرجوع على العلامات التي ذكرها الفقهاء والأطباء في تحديد البلوغ أكثر من الاعتماد على السن.
- 2- هذا يقتضي العودة إلى رأي الأطباء المختصين لتحديد السن عند الشك فيه اعتماداً على الفحوصات المخبرية وما يقرره الأطباء الحاذقون يكون هو المعمول به.
- 3- رأينا أن المرجح عندي هو تحديد سن البلوغ باثنتي عشرة عاماً للأسباب التي ذكرناها.

الهوامش:

- (1) انظر: منتهى السؤل لأمدي: 254/1-256.
- (2) الحديث ورد بالفاظ مختلفة. انظر صحيح البخاري: 2015/5، سنن البيهقي برقم: 8395.
- (3) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة: 495/1، سنن أبي داود: 465/1، وهو حديث صحيح.
- (4) انظر: أصول السرخسي: 344-353، التلويح على التنقيح: 332/2-333.
- (5) يراجع: المبسوط للسرخسي: 184/9، رد المختار - على الدر المختار لابن عابدين: 640/2، 618، القوانين الفقهية لابن جزي: 229.
- (6) معنى المحتاج للشربيني على شرح المنهاج للنووي: 167/2، 456/3.

- (7) المقنع والشرح الكبير عليه، لابن قدامة المقدسي: 355/13. المغني، لابن قدامة: 614/7. جواهر الأكليل: 618/1.
- (8) يراجع في ذلك: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 293/3.
- (9) يراج الحديث: النسائي في سننه كتاب النكاح، باب انكاح الرجل البنت الصغيرة: 3246.
- (10) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، محمد البخاري: 238-237/1.
- (11) مجمع الزوائد، للبيهقي: 1626.
- (12) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، محمد البخاري: 239-237/1.
- (13) نهاية المطلب، لإمام الحرمين الجويني: 314/1.
- (14) الكافي: 74. منار السبيل، لابن ضويان: 48.
- (15) رواه الترمذي: 1829.
- (16) منار السبيل، لابن ضويان: 48. المقنع والشرح الكبير، لابن قدامة: 284/2.
- (17) الخرشني على مختصر خليل: 404/1.
- (18) الموسوعة الطبية الكاملة للأسرة: 930/2. الطب الشرعي وعلم السموم، د. فؤاد غصن: 583. الطب الشرعي وتطور الجنين، د. محي الدين طالو: 49.
- (19) رد المختار - على الدر المختار لابن عابدين: 97/5.
- (20) رد المختار - على الدر المختار لابن عابدين: 97/5.
- (21) مغني المحتاج: 166/2.
- (22) سبق تفريجه.
- (23) الشرح الكبير والانصاف عليه: 356-355/13. مراهب الجليل: 383/3.
- (24) رواه مسلم. الترمذي: 1829.
- (25) سبق تفريجه.